Zagazig J. Agric. Res., Vol. 48 No. (3) 2021 895-907

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

دراسة تحليلية للمكانة الاقتصادية العالمية المعاصرة للصين

أحمد أبو بكر عبد العزيز حسن*

قسم الاقتصاد - المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات – أكاديمية الشروق – مصر

Received: 19/05/2021 ; Accepted: 07/06/2021

الملخص: توصلت الدراسة من خلال اختبار فرضيتها إلى ان الصين تسير على الطريق الصحيح والذي يمكنها من احتلال موقع الصدارة كأكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية من خلال دراسة وتحليل مؤشرات ومعدلات الصين الاقتصادية ما بين الفترة من (2000 إلى 2017)، حيث جاءت المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة مقبولة وفي طريقها لتحسن معدلاتها في تلك المؤشرات، إلا ان هناك نقاط سلبية في بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية مثل (حقوق الملكية، التحرر من الفساد، حرية الاستثمار والأسواق المالية)، وبالتالي يجب على الحكومة الصينية أن تقوم بإجراء الإصلاحات لمعالجة الخلل والسلبيات حتى لا تتفاقم فيما بعد، نظرا لأن صعود الصين إلى مرتبة القوى العظمى سوف يقابل عادة بمقاومة من جانب القوى الكبرى، هذه المقاومة والتي سوف تأخذ صورا متعددة كالسعي إلى احتواء هذه القوى الصاعدة وعزلها أو جرها إلى مواقف لاستنزاف مصادر قوتها الأمر الذي يعطل مرحلة الصعود أو يعوقها دون الوصول إلي ذلك، أو تكوين تحالف مضاد للحيلولة دون وصولها إلى مرتبة القوى العظمى، وصولا إلى إمكانية الصدام المباشر معها قبل وصولها إلى هذه المرتبة. نجاح الصين يعتمد على قدرتها على إدارة عملية الصعود بطريقة تسمح لها بتعظيم عناصر قوتها الذاتية وتقليل الآثار السلبية لنقاط ضعفها. هناك إدراك صيني بأن الواقع القائم الآن يقوم على المنافسة، ومنطق المنافسة مع الأقوياء يتطلب أن تكون الصين قوية، وإلا فإن طرفا أخر سيكون أقوى وسيقوى عليها وسيهدد زعامتها في القارة الآسيوية و بالتالي فإن الصين القوية موضوعيا بحجمها وشعبها وخبراتها ومواردها الطبيعية الهائلة لا تستطيع أن تكون تابعة لأحد، وبعدما أصبحت قوية فقد باتت مدفوعة لأن تزداد قوة وإلا فإن التوقف سوف يعيدها إلي الصفوف الخلفية.

الكلمات الإسترشادية: موقع الصين، القوة الاقتصادية، التقارير والمؤشرات الدولية.

المقدمة والمشكلة البحثية

أكملت الصين أربعة عقود منذ أن بدأت تطبيق إصلاحاتها الاقتصادية في عام 1978، والتي شهدت بداية تحقيق نهضة اقتصادية مع تولي دينج شياو بينج رئاسة الصين وتطبيقه سياسة اصلاح وانفتاح اقتصادي والتي كانت كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي ونقطة بداية جديدة في تاريخ الصين والتي حققت لها فيما بعد نتائج مرضية مقارنا لما كان عليه الحال قبل عام 1978 حيث كانت الصين من الدول الفقيرة اقتصاديا ودخل الفرد متراجعا للغاية وكذلك معدل النمو الاقتصادي وإجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي الذي لم يكن له أي دور قبل اصلاح عام 1978.

ما بين عامي 1952- 1978، وصل معدل النمو الاقتصادي 4.4%، إلا أن الزيادة في معدل النمو السكاني الذي وصل إلى 2% سنوياً امتص قدراً كبيراً من هذا النمو بحيث يصبح نسبة نموالناتج المحلي الإجمالي السنوي 2%، وارتفع عدد السكان من 575 مليونا حتى 963 مليونا (https://www.worldbank.org).

منذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية، نما الاقتصاد الصيني بوتيرة أسرع بكثير مقارنا بفترة ما قبل الإصلاح، وخلال الفترة من عام 1978 إلى عام 2017، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين 9.5 %. بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصيني لعام 2017 وفقا لأسعار الصرف الاسمية 12.1 تريليون دولار، أي حوالي 62% من حجم الولايات المتحدة. في عام 1978، كان متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 155 دولار امريكي وكان ترتيبه الثالث في ذيل قائمة دخل الفرد في العالم. في عام 2017 وصل هذا الرقم إلى 8583 دولار (National Bureau of Statistics) واصبحت الصين من دول الدخل المتوسط الأعلى.

اثبتت الصين من خلال تجربتها الناجحة واتباع نهج الإصلاح الاقتصادي ومن خلال استفادتها من نموذج المجتمع الغربي وكيفية الصعود التدريجي وصولاً لمرحلة اختراق السوق العالمي، وتبوأها موقعا مميزا على خريطة العالم ، أنه لم يعد النظام الاقتصادي الغربي هو النظام الأوحد المسيطر ، بل من الممكن وجود نماذج خارج إطار النموذج الغربي من الظهور والنجاح وإثبات الذات شريطة

* **Corresponding author: Tel. :**+201121699008
E-mail address: Ahmedabubakr22@yahoo.com

أن تسير الدول النامية على خطى الصين ، حيث إن الاستفادة من تجربة الصين المميزة وكيفية التحول من حالة التبعية والتخلف الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية ليس أمراً سهلاً ، بل قد يكون صعباً ومستعصياً على بلدان كثيرة ولكن الأهم هو تصميم نموذج اقتصادي للتنمية من خلال قراءة التجارب الناجحة مثل التجربة الصينية علمياً وموضوعياً وعدم نسخها كما هي، فلكل مجتمع خصائصه ومميزاته ونقاط قوته ونقاط ضعفه والتعامل مع متطلبات الواقع ، بحيث يكون النموذج المخطط له هو الأنسب وفقا لمقومات وإمكانات وظروف الدولة الذاتية وإدارته بكفاءة وتحديد معالمه وأبعاده بمنهجية مؤصلة.

مشكلة البحث

تحاول الدراسة التعرف على حقيقة موقع الصين العالمي المعاصر اقتصاديا وكيفية صعود الاقتصاد الصيني باستخدام التقارير والمؤشرات الدولية للصين خلال الفترة (2000-2017)، ويحاول هذا البحث أن يجيب على السؤال الرئيسى التالى : هل الصين تسير على الطريق الصحيح والذى يمكنها من احتلال موقع الصدارة كأكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية ؟.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على موقع الصين العالمي المعاصر اقتصاديا، في ظل التحول الذي يشهده النظام العالمي مع صعود الصين كقطب جديد بالإضافة إلى التحولات الكثيرة بعد تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، بخاصة التحولات التي ظهرت على الصعيد الاقتصادي، ومن هنا تبدو أهمية الموضوع الذي تطرق إليه البحث في التأكد من حقيقة ما تتمتع به الصين من موقع اقتصادي متقدم يؤهلها لاعتلاء صدارة الاقتصاد العالمي مستقبلا.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على موقع الصين العالمي المعاصر اقتصاديا باستخدام التقارير الدولية الخاصة بالصين وتحديدا مع دخول عصر الألفية الجديدة والتي شهدت انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 مما منح اقتصادها دفعة اضافية قوية.

فروض البحث

يهدف البحث إلى التحقق من الفرضية التالية :

الصين تسير على الطريق الصحيح والذي يمكنها من احتلال موقع الصدارة كأكبر اقتصاد في العالم.

منهج البحث

المنهج الوصفي

يستخدم هذا المنهج من أجل وصف مشكلة البحث بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين.

المنهج التحليلي

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها، حيث اعتمد الباحث في دراسته على مصادر البيانات مثل: التقارير، والبيانات الاحصائية الرسمية التي وردت في المواقع الخاصة بالمؤسسات الدولية مثل: (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المكتب الوطني للإحصاء، موقع The Global Economy، بالإضافة إلى العديد من المواقع الاخرى).

النتائج والمناقشة

تشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن الصين أصبحت الآن تتمتع بقوة اقتصادية من خلال ما حققته الصين من قفزات اقتصادية كبيرة خلال السنوات السابقة، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تتمثل في الآتي :

أ- مؤشر العولمة الاقتصادية

ب- مؤشرات الحرية الاقتصادية

جـ- مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية

د- الصادرات والواردات الصينية

هـ- مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي

مؤشر العولمة الاقتصادية (0-100)

يعد مؤشر العولمة الاقتصادية مؤشراً جزئياً ضمن مؤشر يعرف بمؤشر العولمة الصادر عن المعهد السويسري في زيورخ لأبحاث الدورة الاقتصادية للعولمة، حيث يقوم هذا المؤشر بقياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدول المدرجة فيه، كما يستخدم هذا المؤشر في تصنيف الدول بمعدل من صفر إلى 100، ويتضمن المؤشر الفرعي للتدفقات الاقتصادية الفعلية بيانات عن كل من (**https://www.theglobaleconomy.com/ dow nload-data.php**):

1- نسبة التجارة الخارجية من إجمالي الناتج المحلي.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- استثمار محافظ الأوراق المالية.

4- حواجز الاستيراد، معدلات الرسوم الجمركية، الضرائب على التجارة الدولية (كحصة من الإيرادات الحالية ومؤشر لضوابط رأس المال).

والهدف الرئيسي من استخدام هذا المؤشر هو معرفة مدى اندماج اقتصاديات الدول داخل الاقتصاد العالمي، من خلال القيام بعمل تصنيف بمعدل من (100) لمعرفة درجة

الاندماج في العولمة الاقتصادية، ويوضح جدول 1 مؤشر العولمة الاقتصادية للصين خلال الفترة (2007-2016).

يوضح جدول 1 حجم التراجع لمؤشر العولمة الاقتصادية للصين، وعلى الرغم من مكانه الصين المتقدمة إلا أنها ما زالت بعيدة عن خط سير العولمة، ففي عام 2007 شهد أول تقرير لها حيث كان المؤشر 51.22 % والذي احتلت من خلاله الصين المرتبة رقم 129 عالميا، وهو معدل متوسط إلا انه يشهد تراجع، حيث وصل المؤشر في عام 2016 إلى 46.4% وتراجع معها ترتيب الصين إلى المرتبة رقم 141 عالميا (**https://www.theglobaleconomy.com/ rankings/kof_econ_glob/**)، وذلك يرجع إلى التراجع في معدلات الاستهلاك العالمي الذي كانت ترتكز عليه الصين، حيث تمكنت الصين من غزو الأسواق بكافه مستوياتها، وبالتالي كان الإجراء المقابل لتراجع الاستهلاك العالمي هو وضع إجراءات حماية خاصة حتى لا يتعرض اقتصاد الدولة لأزمات اقتصادية وخصوصا بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي لم يسلم العالم من آثارها، وبالتالي يمكن أن نقول أن القرار الذي اتخذته الصين فيما يتعلق بسياستها الحمائية كان قرارا صائبا لإبعاد اقتصادها عن أثار هذه الأزمة، حيث تمكنت الصين من الاعتماد على حجم سوقها المحلي الكبير بعد أن أضرت الأزمة أسواق العالم ذات الترابط الشديد، فهذا التراجع المخطط له كان مدروسا بعناية من خلال تمكنها من إنقاذ اقتصادها من الوقوع في فخ السقوط خلال مدة زمنية قصيرة، وهذا يثبت بالفعل أحقية المكانة العالية التي تتمتع بها دولة الصين على مستوى العالم اليوم.

مؤشرات الحرية الاقتصادية

هو مؤشر سنوي تم إصداره في عام 1995 وهو صادر عن (مؤسسة فريدريش ناومان، معهد فرازر والمنتدى الاقتصادي العالمي وصحيفة وول ستريت جورنال) لقياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم، حيث تبنى مؤلفو المؤشر نهجا مشابهاً لنهج آدم سميث في ثروة الأمم، وهو أن "المؤسسات الأساسية التي تحمي حرية الأفراد في متابعة مصالحهم الاقتصادية الخاصة تؤدي إلى رخاء أكبر للمجتمع الأكبر" (**William and Kane, 2008**).

مؤشر الحرية الاقتصادية أداة مفيدة لمجموعة متنوعة من الجماهير، بما في ذلك الأكاديميون وصناع القرار والصحفيون والطلاب والمعلمون والموظفون في الأعمال التجارية والمالية، كما يعد هذا المؤشر أداة موضوعية ممتازة لتحليل 186 اقتصادًا في جميع أنحاء العالم، وتعد كل صفحة من البلدان مورداً للتحليل المتعمق للتطورات السياسية والاقتصادية للدولة، توفر الحريات الاقتصادية والبيانات التاريخية المصاحبة لها أيضًا مجموعة شاملة من المبادئ والحقائق لأولئك الذين يرغبون في فهم أساسيات النمو والازدهار الاقتصادي (**https://www.heritage.org/index/about**).

ويستخدم هذا المؤشر في قياس حجم الدعم الذي تحققه سياسات ومؤسسات دول العالم للحرية الاقتصادية، ويعتمد هذا المؤشر على مجموعة من الإحصائيات من جهات متعددة مثل : (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الشفافية الدولية ووحدة الاستخبارات الاقتصادية)، ويتمثل حجر الزاوية في الحرية الاقتصادية في مجموعة من العناصر الهامة وهي:

1- الاختيار الشخصي.

2- التبادل الطوعي الذي تنسقه الأسواق.

3- حرية الدخول والتنافس في الأسواق.

4- حماية الأشخاص وممتلكاتهم من العدوان من قبل الآخرين.

يتمتع الأفراد بالحرية الاقتصادية عندما تكون الممتلكات التي يكتسبونها دون استخدام القوة أو الاحتيال أو السرقة محمية من الغزوات المادية من قبل الآخرين ويكون لهم الحرية في استخدام أو تبادل أو منح ممتلكاتهم طالما أن أفعالهم لا تنتهك حقوق الاخرين وحرية التنافس.

في مجتمع حر اقتصاديًا، يتمثل الدور الرئيسي للحكومة في حماية الأفراد وممتلكاتهم من العدوان من قبل الآخرين، ولذلك تم تصميم مؤشر الحرية الاقتصادية لقياس مدى اتساق مؤسسات الدولة وسياساتها مع هذه الوظيفة الوقائية وحرية الأفراد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهم، وبعبارة أخرى تدبير الحرية الاقتصادية هو محاولة لتحديد مدى توافق مؤسسات وسياسات أي بلد مع المثل الأعلى للحكومة، حيث تحمي الحكومة حقوق الملكية وترتب لتوفير مجموعة محدودة من المنافع العامة.

وتنقسم مؤشرات الحرية الاقتصادية إلى :

مؤشر حقوق الملكية (0-100)

يقيس مؤشر حقوق الملكية الدرجة التي تحمي بها قوانين الدولة لحقوق الملكية الخاصة ودرجة تنفيذ حكوماتها لتلك القوانين، كما يقيم احتمال مصادرة الملكية الخاصة وتحليل استقلال القضاء ومنع وجود فساد داخل القضاء وقدرة الأفراد والشركات على إنفاذ العقود (**https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/economic-freedom-basics**)، كما انه مقياس رئيسي للنجاح الاقتصادي والاستقرار السياسي، كما قال الاقتصادي المشهور هيرناندو دي سوتو" إن أنظمة حقوق الملكية الضعيفة لا تقتصر فقط على إدراك رأس المال الخفي لأصحاب المشاريع، بل تحجبهم عن الفوائد الأخرى كما يتضح من الارتباطات القوية في مؤشر هذا العام : حرية الإنسان، والحرية الاقتصادية، تصور

جدول 1. مؤشر العولمة الاقتصادية للصين خلال الفترة (2007- 2016)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر العولمة الاقتصادية	%51.2	%46.64	%45.5	%49.01	%48.2	%47.1	%47.74	%48.73	%45.9	%46.4

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

للفساد، والنشاط المدني، وحتى القدرة على الاتصال بالإنترنت، على سبيل المثال لا الحصر"، علاوة على ذلك يعد مؤشر حقوق الملكية عنصرا أساسيا للمجتمعات المزدهرة والحرة، ويشتمل التقرير على ارتباطات لا تقل عن 23 مؤشرًا اقتصاديًا واجتماعيًا، بما في ذلك 9 مؤشرات خاصة بالتجارة الإلكترونية والتي أظهرت بعضًا من أقوى العلاقات التي اكتشفها المؤشر على الإطلاق (**http://www.propertyrightsalliance.org/news/2018-international-property-rights-index-released/**).

يقوم مؤشر حقوق الملكية بالتقييم بمعدل من 100، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة للصين من عام 2000 إلى عام 2017 هو 25.4 نقطة، بحد أدنى 20 نقطة في خلال الفترة (من عام 2007 إلى عام 2016) والذي احتلت به الصين المرتبة رقم 146 عالميا خلال عام 2016، وحد أقصى 48 نقطة في عام 2017 والتي شهدت صعود الصين للمرتبة رقم 99 عالميا.

ويوضح جدول 2 مؤشر حقوق الملكية للصين بمعدل من 100 من عام 2000 إلى عام 2017، والذي لا يعكس الاستقرار الكافي و تحقيق الأمن المالي والسياسي للدولة في ظل عولمة الاقتصادات وتطور الظروف البيئية، نظرا لأن نظام المحاكم غير فعال وقد يكون الفساد حاضراً، بالإضافة إلى تأثر القضاء بنظام الحكم بالبلاد.

مؤشر التحرر من الفساد (0-100)

مشتق مؤشر التحرر من الفساد في المقام الأول من مؤشر مدركات الفساد، حيث يقوض الفساد الحرية الاقتصادية عن طريق إدخال انعدام الأمن وعدم اليقين في العلاقات الاقتصادية، كما أنه يقلل من الحيوية الاقتصادية عن طريق زيادة التكاليف وتحويل الموارد إلى أنشطة غير منتجة، ويتم الحصول على النتيجة لهذا المكون مباشرة من مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (CPI).

ويستند مؤشر التحرر من الفساد لعام 2017 إلى مجموعة من الاستطلاعات والتقييمات للفساد والذي يقوم بإجرائه مجموعة من الخبراء لتحديد درجة انتشار الفساد في القطاع العام في 182 دولة، ويعتمد هذا المؤشر على تصنيف بمعدل من (100) درجة، والتي تتراوح بين صفر (الأكثر فسادا) و100 (الأكثر نزاهة) (**https://www.transparency.org/**).

يقوم مؤشر التحرر من الفساد بالتقييم بمعدل من 100، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة للصين من عام 2000 إلى عام 2017 هو 35.2 نقطة، وبلغ الحد الأدنى 31 نقطة في عام 2002 والذي احتلت من خلاله الصين المرتبة رقم 83عالميا، وبحد أقصى 42 نقطة في عام 2017 والتي شهدت صعود الصين للمرتبة رقم 65 عالميا.

ويوضح جدول 3 مؤشر التحرر من الفساد للصين بمعدل من 100 من عام 2000 إلى عام 2017، والذي شهد تحسنا خلال الفترة من عام 2016 إلى عام 2017 وقدره 6 نقاط، وهذا يبرز حجم السعي والتقدم الحقيقي للصين للقضاء على الفساد، ويتضح ذلك أيضاً من خلال دعوة منظمة الشفافية الدولية جميع حكومات الدول إلى تحقيق الآتي :

- حرية واستقلال الإعلام وسلامة الصحفيين.
- تعزيز المشاركة السياسية ومراقبة الرأي العام للإنفاق الحكومي، من خلال دعم منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بالأخص.
- سد الفجوة بين سن التشريعات المتعلقة بالفساد وتنفيذها على أرض الواقع وتطبيق أحكامها.
- دعم ومساندة المؤسسات المسؤولة عن ضمان فرض الضوابط والتوازنات على السلطة السياسية، وتوفير المناخ المناسب للعمل بعيدا عن التعرض للترهيب أو أي ضغوطات.

مؤشر الحرية المالية (0-100)

يقيس مؤشر الحرية المالية العبء الضريبي الذي تفرضه الحكومات، وهي تتألف من ثلاثة عوامل كمية وهي : أعلى معدل للضريبة على الدخل الفردي، ومعدل الضريبة الأعلى على دخل الشركات، والعبء الضريبي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

يعكس مؤشر الحرية المالية للصين العبء الضريبي الذي تفرضه الحكومة، بما في ذلك الضرائب المباشرة على الأفراد والشركات والمبلغ الإجمالي للإيرادات الضريبية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، يحدد المؤشر تصنيف الدول بمعدل من 100 كما هو موضح بجدول 4.

جدول 2. مؤشر حقوق الملكية في الصين (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشرحقوق الملكية	30	30	30	30	30	30	30	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	48

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

جدول 3. مؤشر التحرر من الفساد في الصين (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر التحرر من الفساد	35	34	31	35	35	34	34	32	33	35	36	36	35	36	35	40	36	42

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

جدول 4. مؤشر الحرية المالية في الصين (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر الحرية المالية	70	70	70	67	66	68	70	67	66	71	70	70	70	70	70	70	70	70

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

يقوم مؤشر الحرية المالية بالتقييم بمعدل من 100، حيث كان متوسط القيمة للصين من عام 2000 إلى عام 2017 هو70 نقطة وبحد أدنى 66 نقطة خلال الأعوام (2004، 2008) والذي أحتلت به الصين المرتبة رقم (108، 126) عالمياً على الترتيب، وبحد أقصى 71 نقطة خلال عام 2009 والذي احتلت به الصين المرتبة رقم 115 عالمياً، وشهدت الفترة من عام 2010 إلى 2017 استقرار في قيمة المؤشر والتي وصلت إلى 70 نقطة، والذي من خلاله واصلت الصين تراجعها للمرتبة رقم 136 عالميا خلال عام 2017.

مؤشر حرية الأعمال (0-100)

يستخدم مؤشر حرية الأعمال داخل الشركات الوطنية الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال القيام بعملية تتبع الأنظمة الداخلية، حيث يعتمد مؤشر حرية الأعمال على 10 مؤشرات باستخدام بيانات من دراسة ممارسة أنشطة الأعمال بالبنك الدولي : بدء إجراءات العمل (العدد)، الوقت (الأيام)، التكلفة (نسبة مئوية من الدخل للفرد)، والحد الأدنى لرأس المال (% من دخل الفرد)، الحصول على ترخيص، الإجراءات (العدد)، إغلاق العمل - الوقت (بالسنوات)، التكلفة (% من العقارات)، ومعدل الاسترداد.

ويقوم مؤشر حرية الأعمال بالتقييم بمعدل من 100، حيث كان متوسط القيمة للصين من عام 2000 إلى عام 2017 هو51.4 نقطة وبحد أدنى بلغ 43 نقطة في عام 2006 والذي احتلت به المرتبة رقم 143 عالميا، وبحد أقصى 55 نقطة خلال عام 2017 والتي شهدت صعود الصين للمرتبة رقم 127 عالمياً وهو تحسن ملحوظ ورائع (**ran https://www.theglobaleconomy.com/kings/herit_business_freedom/**) في مؤشر حرية الأعمال.

ويؤكد الباحث على إظهار الصين لرغبتها في توفير البيئة المناسبة لممارسة الأعمال الجديدة، حيث تعتمد الصين على المشاريع الناشئة بغض النظر عن ملاك هذه المشاريع سواء كانوا محليين أو أجانب لأن الهدف الرئيسي هو دعم وتقوية اقتصاد الصين، ويشير بجدول 5 إلى تطور مؤشر الصين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خلال الفترة (2000-2017).

مؤشر حرية العمل (0-100)

مؤشر حرية العمل هو إجراء كمي يأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل داخل الدولة، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالحد الأدنى للأجور والقوانين التي تمنع تسريح العمال ومتطلبات الفصل والقيود التنظيمية القابلة للقياس على التوظيف وساعات العمل، ودفع تعويض إنهاء الخدمة الإلزامي (**https://tcdata360.worldbank.org/**).

يقوم مؤشر حرية العمل بالتقييم بمعدل من 100، حيث كان متوسط القيمة للصين من عام 2005 إلى عام 2017 هو 61 نقطة، وبحد أدنى 53 نقطة في عام 2010 والذي احتلت به الصين المرتبة رقم 125عالميا، وبحد أقصى 65 نقطة في عام 2005 والتي شهدت وصول الصين إلى أعلى مرتبة لها في مؤشر حرية العمل وهي 56 عالميا،

جدول 5. مؤشر حرية الأعمال في الصين (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر حرية الاعمال	55	55	55	55	55	55	43	47	50	52	50	50	46	48	50	52	54	55

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich

وشهدت الفترة من عام 2013 إلى عام 2017 صعودا وهبوطا بمقدار نقطة واحدة، كما هو موضح بجدول 6 وبفارق نقطة واحدة عن عام 2016 والذي احتلت من خلاله الصين المرتبة رقم 78 عالميا.

ويؤكد الباحث أن هذا الأمر ينبئ بمزيد من التحسن في مؤشر حرية العمل خلال السنوات المقبلة وهو مرتبط بمزيد من التطوير فيما يخص الجوانب المرتبطة بالإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل لمواصلة التقدم عبر الزمن والبعد عن حالة التراجع وتجنب عدم الاستقرار في قيمة المؤشر كما حدث خلال السنوات السابقة.

مؤشر الحرية النقدية (0-100)

يستند مؤشر الحرية النقدية إلى عاملين وهما : متوسط معدل التضخم لآخر ثلاث سنوات ومراقبة الأسعار، حيث تشير قيم المؤشر الأعلى إلى استقرار الأسعار، دون تدخل الاقتصاد الجزئي وهي الحالة المثالية للسوق الحرة **(.https://tcdata360.worldbank.org/)**

يقوم مؤشر الحرية النقدية بالتقييم بمعدل من 100، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة للصين من عام 2000 إلى عام 2017 هو 78 نقطة، وبحد أدنى 71 نقطة في عام 2016 والذي احتلت به الصين المرتبة رقم 143 عالميا، وحد أقصى قدره 87.6 نقطة في عام 2002 والتي شهدت وصول الصين إلى أعلى مرتبة لها في مؤشر الحرية النقدية وهي المرتبة رقم 19 عالميا، وخلال الفترة من عام 2006 إلى عام 2017 تراجع مؤشر الحرية النقدية للصين إلى 71.9 نقطة، كما هو موضح بجدول 7، حيث تراجع معها أيضا ترتيب الصين للمرتبة رقم 138 عالميا.

مؤشر حرية التجارة (0-100)

يعتمد مؤشر حرية التجارة على مؤشرين وهما : متوسط سعر التعريفة الجمركية والحواجز غير التعريفية (بما في ذلك القيود المفروضة على الكمية والسعر والتنظيمية والاستثمارية والتدخل الحكومي المباشر) **(https://www.theglobaleconomy.com)**.

يقوم مؤشر حرية التجارة بالتقييم بمعدل من 100، حيث كان متوسط القيمة بالنسبة للصين من عام 2000 إلى عام 2017 هو 64 نقطة، وبحد أدنى43 نقطة في عام 2000 والذي احتلت به الصين المرتبة رقم 106 عالمياً من أصل 178 دولة داخل التصنيف، وحد أقصى 74 نقطة في عام 2017 كما هو موضح بجدول 8، والتي شهدت وصول الصين إلى المرتبة رقم 114 عالمياً في التصنيف الذي شمل 176 دولة حل العالم.

مؤشر حرية الاستثمار (0-100)

يعد الاستثمار الدولي مصدر الرخاء والتنمية الاقتصادية في جميع البلدان سواء أكانت (جاذبة للاستثمارات الأجنبية إليها أو صاحبة رأس المال المستثمر)، كما يساعد تنسيق السياسات الحكومية على مقاومة الضغوط الحمائية وتطوير سياسات فعالة تستجيب للمخاوف التي يثيرها الاستثمار الدولي.

يقيّم مؤشر حرية الاستثمار من خلال مجموعة متنوعة من قيود الاستثمار التي يتم فرضها عادة على الاستثمار، حيث يتم خصم النقاط من الدرجة المثالية وهي 100 لكل من القيود الموجودة في نظام الاستثمار في بلد ما (البيروقراطية، والقيود المفروضة على ملكية الأراضي، ومصادرة الاستثمارات دون تعويض عادل، وضوابط النقد الأجنبي، ومراقبة رأس المال، والمشاكل الأمنية، والافتقار إلى البنية التحتية الاستثمارية الأساسية، الخ).

تعاني معظم البلدان من مجموعة متنوعة من القيود على الاستثمار، ولدى البعض قواعد مختلفة للاستثمار الأجنبي والمحلي، ويفرض البعض قيودًا على المدفوعات والتحويلات والمعاملات الرأسمالية، كما أن هناك بعض الصناعات مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى ذلك تأثير قوانين العمل والفساد والروتين والبنية التحتية الضعيفة والظروف السياسية والأمنية وتأثير كل ذلك على الحرية التي يتمتع بها المستثمرون في السوق.

من عام 2000 إلى عام 2017 بلغ متوسط قيمة مؤشر حرية الاستثمار في الصين نحو 30 نقطة، وبحد أدنى 20 نقطة في عام 2010 و 2017 والذي احتلت به الصين المرتبة رقم 152 عالميا من أصل 171 دولة داخل التصنيف خلال عام 2010، والمرتبة رقم 166 من أصل 172 دولة شملهم التصنيف (هو أسوأ تنصيف للصين في مؤشر حرية الاستثمار) خلال عام 2017، وبحد أقصى 50 نقطة خلال عام 2000 كما هو موضح بجدول 9 والذي شهد صعود الصين إلى التصنيف رقم 78 عالمياً حيث شمل التصنيف في ذلك الوقت 160 دولة.

شهدت الفترة من عام 2001 إلى عام 2009 تراجعا في قيمة المؤشر والتي وصلت إلى 30 نقطة، مما أدى إلى تراجع تصنيف الصين إلى المرتبة رقم 128 عالمياً في عام 2009 حيث شمل التصنيف 178 دولة، وخلال الفترة من عام 2010 إلى 2017 شهد المؤشر حالة عدم استقرار (ما بين هبوط وصعود في قيمته).

جدول 6. مؤشر حرية العمل في الصين (2005-2017)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر حرية العمل	65	65	64	65	62	53	55	55	63	62	63	62	63

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich.

جدول 7. مؤشر الحرية النقدية في الصين (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر الحرية النقدية	84	84	88	86	86	85	79	76	77	73	71	75	74	72	73	74	71	72

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : TheGlobalEconomy.com,The Swiss Institute of Technology in Zurich.

جدول 8. مؤشر حرية التجارة في الصين (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر حرية التجارة	43	46	49	51	51	54	68	68	70	71	72	72	72	72	72	72	73	74

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : The Heritage Foundation , TheGlobalEconomy.com

جدول 9. مؤشر حرية الاستثمار في الصين (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر حرية الاستثمار	50	30	30	30	30	30	30	30	30	30	20	25	25	25	30	25	30	20

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : The Heritage Foundation , TheGlobalEconomy.com

مؤشر الأسواق المالية (0-100)

مؤشر الأسواق المالية هو مقياس للكفاءة المصرفية بالإضافة إلى قدر من الاستقلال عن سيطرة الحكومة والتدخل في القطاع المالي، وملكية الدولة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين وأسواق رأس المال.

في بيئة مصرفية وتمويلية مثالية حيث يوجد حد أدنى من التدخل الحكومي، تقتصر الرقابة المستقلة للبنوك المركزية وتنظيم المؤسسات المالية على إنفاذ الالتزامات التعاقدية ومنع الاحتيال، حيث يتم تخصيص الائتمان بشروط السوق، ولا تملك الحكومة مؤسسات مالية، كما تقدم المؤسسات المالية أنواعًا مختلفة من الخدمات المالية للأفراد والشركات، وللبنوك الحرية في تقديم الائتمان وقبول الودائع وممارسة العمليات بالعملات الأجنبية، وإعطاء الحرية أيضا إلى المؤسسات المالية الأجنبية بحيث تعامل معاملة المؤسسات المحلية.

ويمكن الحكم على مؤشر الأسواق المالية للاقتصاد من خلال النظر إلى المجالات الخمسة التالية :

- مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية.
- درجة تدخل الدولة في مهام البنوك والشركات المالية الأخرى.
- مدى تطور الأسواق المالية وسوق رأس المال.
- تأثير الحكومة على تخصيص الائتمان.
- الانفتاح على المنافسة الأجنبية.

يتم اعتبار هذه المجالات الخمسة لتقييم المستوى العام لمؤشر الأسواق المالية للاقتصاد الذي يضمن الوصول السهل والفعال إلى فرص التمويل للأشخاص والشركات، حيث يتم منح الدرجة الإجمالية على مقياس يتراوح من 0 إلى 100 لمؤشر حرية الأسواق المالية من خلال الاستقطاعات من الدرجة المثالية وهي 100.

من عام 2000 إلى عام 2017، بلغ متوسط قيمة مؤشر الاسواق المالية في الصين خلال تلك الفترة 31 نقطة، وبحد أدنى 20 نقطة في عام 2017 والذي احتلت به الصين المرتبة رقم 162 عالمياً من أصل 177 دولة داخل التصنيف، وحد أقصى قدره 50 نقطة في عام 2000، والتي شهدت وصول الصين إلى المرتبة رقم 61

عالمياً في التصنيف الذي شمل 149 دولة حول العالم، وحقق المؤشر هبوطاً حيث سجل 30 نقطة خلال الفترة (2001-2016) والتي شهدت أيضا ثبات في قيمة المؤشر، ثم تراجع أخر بمقدار 10 نقاط خلال عام 2017 عن الفترة من عام 2001 إلى عام 2016 كما هو موضح بجدول 10، وبذلك أصبح تصنيف الصين خلال عام 2017 هو161 عالميا على مستوى 177 دولة شملهم تصنيف مؤشر الأسواق المالية.

الحرية الاقتصادية "المؤشر العام" (0-100)

يحتوي المؤشر العام للحرية الاقتصادية على عشرة مكونات مجمعة في أربع فئات عريضة: سيادة القانون، حكومة محدودة، الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث يتم تسجيل مؤشر الحرية الاقتصادية الشامل على مقياس يتراوح من صفر (الحد الأدنى للحرية) إلى 100 (الحد الأقصى للحرية).

بلغ متوسط القيمة بالنسبة للصين من عام 2000 إلى عام 2017 حوالي 53 نقطة، وبحد أدنى 51 نقطة في عام 2012 والذي احتلت به الصين المرتبة رقم 137 عالمياً داخل التصنيف الذي شمل 178 دولة، وحد أقصى قدره 57 نقطة خلال عام 2017 والذي شهد تصنيفا للصين في المرتبة رقم 111 عالمياً على الترتيب في تصنيف شمل 178 دولة.

مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية (1-7)

تقرير التنافسية العالمية (GCR) هو تقرير سنوي ينشره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) منذ عام 2004، صنّف تقرير التنافسية العالمية البلدان بناءً على مؤشر التنافسية العالمية (**Global Competitiveness Report, 2014-2015**)، الذي وضعه كزافييه سالا مارتن وإلسا أرتيدي (**Sala-i-Martin, and Artadi, 2007**. قبل ذلك، كانت تصنيفات الاقتصاد الكلي تعتمد على مؤشر تنمية النمو الخاص بجيفري ساكس، وكانت تصنيفات الاقتصاد الجزئي تعتمد على مؤشر مايكل بورتر للتنافسية التجارية. يدمج مؤشر التنافسية العالمية جوانب الاقتصاد الكلي والجوانب التجارية للقدرة التنافسية في مؤشر واحد.

التقرير "يقيم قدرة البلدان على توفير مستويات عالية من الرخاء لمواطنيها". ويعتمد هذا بدوره على كيفية استخدام البلد للموارد المتاحة بشكل منتج. لذلك، يقيس مؤشر التنافسية العالمية مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستويات الرخاء الاقتصادي الحالية والمستقبلية المستدامة" **(Global Competitiveness Network, 2009)**.

ويشير التقرير إلى أنه مع تطور الدولة، تميل الأجور إلى الزيادة، وأنه من أجل الحفاظ على هذا الدخل المرتفع، يجب تحسين إنتاجية العمل حتى تكون الدولة قادرة على المنافسة. بالإضافة إلى ذلك، ما يخلق الإنتاجية في السويد يختلف بالضرورة عن الذي يخلقه في غانا. وبالتالي، فإن مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية يقسم البلدان إلى ثلاث مجموعات محددة وهي : المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، وعوامل الابتكار كما هو موضح بشكل 1، وكل منها ينطوي على درجة متزايدة من التعقيد في تشغيل الاقتصاد، ويحتوي التقرير على اثني عشر ركيزة من القدرة التنافسية.

يقوم مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية بالتقييم بمعدل من (7)، وكلما أقتربت الدول من هذا المعدل كلما كانت ذات قدرة تنافسية أعلى، ومن خلال قراءة مؤشر التنافسية الخاص بالصين كما هو موضح بجدول 11 نجد تحسن ملحوظ في قدرتها التنافسية، حيث تمكنت الصين من تجاوز المعدل المتوسط وهو (3.5) خلال عام 2004 بمقدار (0.79) وقد أرتفع هذا المعدل خلال عشر سنوات بمقدار (0.60)، ويلاحظ الباحث أن هذه الزيادة تعكس قدرة الصين على تطوير الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقة قوية حيث أظهرت سياسة الحكومة الصينية كفاءتها ونجاحها، واذا تمكنت الصين من الحفاظ على ارتفاع معدلها بنسبة (0.60) فسوف تتمكن خلال 10 سنوات إلى الوصول لمعدل (5.7) وهو يمثل قدرة تنافسية كبيرة تشير إلى قوة وفعالية الاقتصاد الصيني.

أما فيما يتعلق بترتيب الصين عالميا في مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية، فهذا يتضح من خلال قدرة الصين على تحقيق معدل مرتفع خلال عام 2017 مقارنا بالأعوام السابقة، حيث تمكنت الصين من تحقيق معدل الـ (5) نقاط، مما مكنها من الوصول إلى الترتيب رقم 27 على مستوى 137 دولة شملهم التصنيف.

الصادرات والواردات الصينية

سجلت إجمالي قيمة الصادرات الصينية 2.424 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2017 وهي القيمة الأعلى على الإطلاق في تاريخ تجارة الصين الخارجية، مقابل 2.200 تريليون دولار أمريكي في العام السابق. وحققت الصين أدنى مستوى لها خلال الفترة (2000-2017) ما قيمته 253 مليار دولار في عام 2000.

نما إجمالي الصادرات الصينية بنسبة 10.2 % خلال عام 2017 عن العام السابق. وسجل إجمالي قيمة الواردات 2.209 تريليون دولار في عام 2017، والتي سجلت ارتفاعا عن العام السابق بنسبة 15.4 %. وسجل الميزان التجاري الصيني فائضا قدره 215 مليار خلال عام 2017.

يتضح من جدول 12 تزايد حجم الصادرات الصينية عن الواردات خلال الفترة (2000-2017)، وهذا جعل من الصين دولة ذات أكبر احتياطي من العملات الصعبة والتي أعطت الصين مكانة عالمية قوية وسط دول العالم.

جدول 10. مؤشر الأسواق المالية في الصين (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر الأسواق المالية	50	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	20

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : The Heritage Foundation , TheGlobalEconomy.com

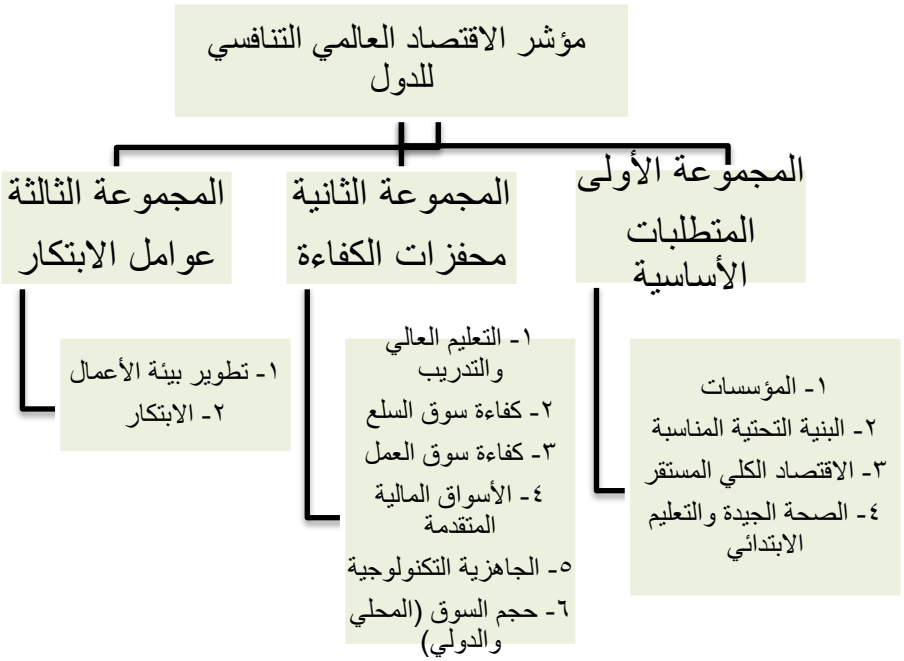

شكل 1. تقسيم مؤشر الاقتصاد العالمي التنافسي للدول

المصدر : الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمية (GCR) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

جدول 11. تطور مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية للصين (2004-2017)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية	4.3	4.4	4.6	4.6	4.7	4.7	4.8	4.9	4.8	4.8	4.9	4.9	4.9	5

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : The Heritage Foundation , TheGlobalEconomy.com

جدول 12. الصادرات والواردات الصينية بالمليار دولار خلال الفترة (2000-2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات بالمليار دولار	253	273	333	448	607	773	992	1257	1495	1250	1603	2006	2175	2354	2463	2362	2200	2424
الواردات بالمليار دولار	224	244	296	412	556	649	783	949	1147	1030	1380	1825	1943	2119	2241	2003	1945	2209
فائض الميزان التجاري	29	29	37	36	51	124	209	308	349	220	223	181	232	235	222	359	256	215

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع : The Heritage Foundation , TheGlobalEconomy.com

مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي

أظهرت البيانات خلال العقد الماضي تراجع حجم مساهمة الاقتصاد الأمريكي في الناتج الإجمالي العالمي، وفي المقابل تحسن الاقتصاد الصيني من حيث المساهمة في الناتج العالمي. ويعد الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والذي تستحوذ من خلاله على نسبة 24.5% في المائة خلال عام 2017 من إجمالي الناتج العالمي. لذا ظلت الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية هي القوة الاقتصادية العظمى بما تملكه من التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية وموارد طبيعية وفيرة.

يرى الباحث أنه بعد تحول اقتصاد الصين القومي في عام 1978 إلى الاقتصاد المفتوح (اقتصاد السوق الاجتماعي) معتمدا على الصناعة والتصدير والخدمات خلال السنوات الماضية، وظهر ذلك من خلال التفوق الصيني على نظيره الاقتصاد الأمريكي من حيث الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الفرق بين الاقتصاد الأمريكي والصيني من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لا يزال كبيراً.

في عام 2000 استحوذت الصين على نسبة 3.7% في المائة من الناتج العالمي الإجمالي، وارتفعت المساهمة بدرجة كبيرة إلى 15.2 في المائة في عام 2017، كما هو موضح بجدول 13.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي (IMF) إلى أنه بحلول عام 2025، سوف تتخطى مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي مساهمة الولايات المتحدة. أي أن الاقتصاد الصيني سوف يصبح أكثر قوة وهيمنة من الاقتصاد الأمريكي.

يتضح من الشكل السابق الآتي :

1- في عام 2007 بلغت حصة الصين في الناتج العالمي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية نسبة 11.3%، في حين بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية 18.2% في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي والتي ساهمت بنسبة 20.7%، كما بلغ نصيب كل من اليابان والهند 5.6% و 5.2% على الترتيب.

2- في عام 2012 شهدت زيادة حصة الصين في الناتج العالمي الإجمالي وفقا لتعادل القوة الشرائية والتي وصلت إلى نسبة 15.3% أحتلت من خلالها المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبلغت نسبة مساهمتهم 16.2% و 17.8% على الترتيب.

3- في 2017 واصلت الصين صعودها حيث احتلت المرتبة الأولى عالميا بين حصص القوى الاقتصادية الكبرى في الناتج العالمي الإجمالي بنسبة 18.2%، في حين احتل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية والثالثة بنسبة 16.5% و15.3% على الترتيب.

بعد استعراض المؤشرات الاقتصادية السابقة للصين وتقييم كل مؤشر على حده، كان لابد من اعداد جدول مجمع يشمل (الحد الأدنى والحد الأقصى سنويا لكل مؤشر وكذلك أيضا الترتيب العالمي للصين)، وهو ما استعرضناه في جدول 14، والذي يلخص ويوضح مدى تطور موقع الصين الدولي المعاصر اقتصاديا خلال الفترة (2000-2017).

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مع تقديم بعض التوصيات على النحو التالي :

- معدلات الصين في المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2017) جاءت في مجملها مقبولة وتشير إلى امكانية التحسن مستقبلا.
- تسير الصين على الطريق الصحيح والذي يمكنها من احتلال موقع الصدارة كأكبر اقتصاد في العالم.
- يجب على الحكومة الصينية أن تقوم بإجراء الإصلاحات لمعالجة الخلل والسلبيات ونقاط الضعف السلبية المتمثلة:

مؤشر حقوق الملكية

على الرغم من أن مؤشر حقوق الملكية شهد تحسنا خلال عام 2017 إلا أن الصين مازال أمامها تحديات أكثر متمثلة في تحقيق مزيد من الاستقرار الكافي والأمن السياسي والمالي للبلاد في ظل عولمة الاقتصاديات، حيث أن الفساد حاضرا بالإضافة إلى تأثر القضاء بنظام الحكم بالبلاد.

مؤشر التحرر من الفساد

على الرغم من أن مؤشر التحرر من الفساد شهد تحسنا خلال عام 2017 إلا أن الصين مازال أمامها تحديات للارتقاء بقيمة هذا المؤشر وتعزيز مكانة الصين عالميا. وتتمثل هذه التحديات في :

- سد الفجوة بين التشريعات المتعلقة بالفساد وتنفيذها على أرض الواقع وتطبيق أحكامها.
- حرية استقلال الاعلام وسلامة الصحفيين والتخلص من ممارسات الضغط والترهيب.
- دعم منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي بالاخص مثل (النقابات العمالية والمهنية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الدينية).

مؤشر حرية الاستثمار

شهدت الفترة منذ عام 2000 وحتى عام 2017 تراجعا في مؤشر حرية الاستثمار وعدم الاستقرار ما بين الصعود والهبوط، وأمام الصين تحديات للارتقاء بقيمة هذا المؤشر والتي تتمثل في:

جدول 13. مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي % خلال الفترة (2000- 2017)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي	3.7	4.1	4.3	4.3	4.5	4.9	5.4	6.2	7.3	8.5	9.3	10.4	11.5	12.5	13.2	14.9	14.8	15.2

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المواقع التالية : http://statisticstimes.com/economy/gross-world-product.php

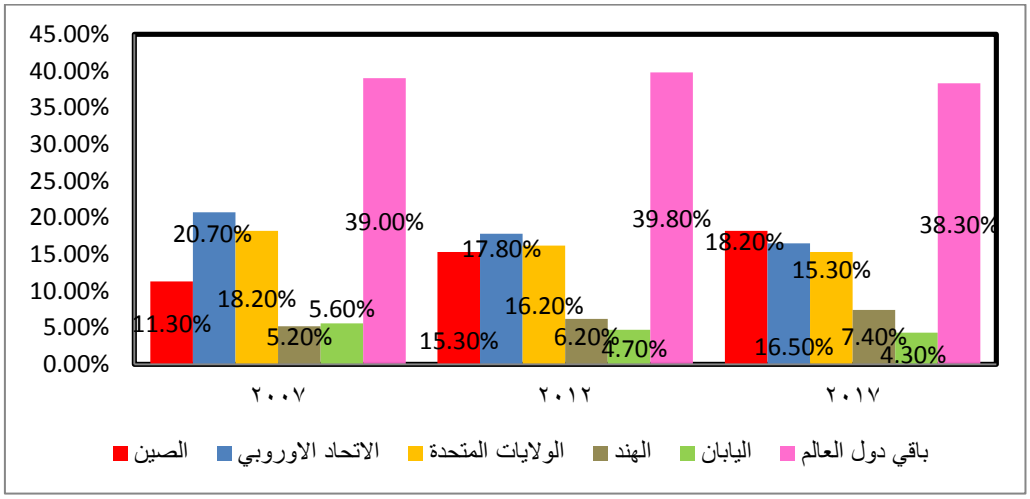

شكل 2. مقارنة بين حصة الصين والقوى الاقتصادية الكبرى في الناتج الإجمالي العالمي وفقا لتعادل القوة الشرائية % خلال الأعوام (2007، 2012، 2017).

المصدر : من إعداد الباحث – تم تجميع البيانات من موقع: IMF (World Economic Outlook, April 2018

جدول 14. معدلات الصين في المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2017)

المؤشـــــر	الحد الأدنى			الحد الأقصى		
	المعدل	الترتيب	السنة	المعدل	الترتيب	السنة
أ- العولمة الاقتصادية	100/45.5	142	2009	100/51.2	129	2007
ب- مؤشرات الحرية الاقتصادية						
أولا: مؤشر حقوق الملكية	100/20	146	2016	100/48	91	2017
ثانيا: مؤشر التحرر من الفساد	100/31	83	2002	100/42	52	2017
ثالثا : مؤشر الحرية المالية	100/66	126	2008	100/71	115	2009
رابعا : مؤشر حرية الأعمال	100/43	143	2006	100/55	127	2017
خامسا: مؤشر حرية العمل	100/55	114	2012	100/63	72	2017
سادسا : مؤشر الحرية النقدية	100/71	143	2016	100/88	19	2002
سابعا : مؤشر حرية التجارة	100/43	136	2000	100/74	114	2017
ثامنا : مؤشر حرية الاستثمار	100/20	166	2017	100/50	50	2000
تاسعا : مؤشر الأسواق المالية	100/20	162	2017	100/50	53	2000
جـ- مؤشر الاقتصاد العالمي للتنافسية	7/4.3	36	2000	7/5	27	2017
د- الصادرات والواردات الصينية	القيمة	الترتيب	السنة	القيمة	الترتيب	السنة
الفرق بين الصادرات والواردات	29 مليار دولار	9	2000	359 مليار دولار	1	2015
ه- المساهمة في الناتج العالمي الإجمالي	%3.1	2	2000	%15.2	2	2017

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤشرات السابق ذكرها في الفصل.

- الـتخلص مـن أي قيـود امـام المـدفوعات والتحـويلات والمعاملات الرأسمالية.
- هناك صناعات مغلقة امام الاستثمار الأجنبي.
- بـذل مزيـد مـن الجهـود لمكافحـة الفسـاد وهـو مـا تفعلـه الصـين حاليـا مـن خـلال توجيـه دفعـة قويـة فـي مواجهـة الفساد لحماية منجزات الصين التنموية.

مؤشر الأسواق المالية

تراجع مؤشر الأسواق الماليـة منذ عـام 2000 ثم شـهد المؤشر ثباتا في قيمتـه خـلال الفتـرة (2001-2016) حيث حققت الصين (30 نقطة) ثم تراجعت في عام 2017 إلـى (20 نقطـة)، وامـام الصـين تحـديات للإرتقـاء بقيمـة مؤشـر الأسواق المالية وتتمثل هذه التحديات في:

- تحقيق مزيد من الاستقلالية للبنك المركزي.
- التخلص من مراقبـة الحكومـة للمؤسسـات الماليـة والتـي توصـف بالمراقبـة القمعيـة مـن خـلال تـوفر التحريـر المالي، والتخلص تدريجيا من وجود الدولـة فـي القطـاع المالي.
- تـوفير الحريـة المنضـبطة للمؤسسـات الماليـة الأجنبيـة، وتخفيـف القيـود الموضـوعة أمـام اسـتثمارات الشـركات المالية الأجنبية (صناديق الاستثمار وشركات التأمين).

المـراجـع

Global Competitiveness Network (2009). Frequently Asked Questions. Archived from the original on 26-3-2009.

Global Competitiveness Report (2015). Reports-World Economic Forum. Global Competitiveness Report 2014-2015.

http://statisticstimes.com/economy/gross-world-product.php13-

http://www.propertyrightsalliance.org/news/2018-international-property-rights-index-released/.

https://tcdata360.worldbank.org/.

https://www.fraserinstitute.org/economic-freedom/economic-freedom-basics.

https://www.heritage.org/index/about.

https://www.theglobaleconomy.com/download-data.php.

https://www.theglobaleconomy.com/rankings/herit_business_freedom/.

https://www.theglobaleconomy.com/rankings/kof_econ_glob/.

https://www.transparency.org/.

https://www.worldbank.org.

IMF (World Economic Outlook, April 2018).

National Bureau of Statistics.

Sala-i-Martin, X. and E.V. Artadi (2004). The Global Competitiveness Index. Global Competitiveness Report, Global Economic Forum.

The Global Economy.com, The Swiss Institute of Technology in Zurich.

The Heritage Foundation, The Global Economy. com.

William, B. and T. Kane (2008). Methodology, Measuring the 10 Economic Freedoms" (PDF). Index of Economic Freedom. Archived from the original (PDF).

ANALYTICAL STUDY OF CHINA'S CONTEMPORARY GLOBAL ECONOMIC POSITION

Ahmed A.A. Hassan

Dept., Higher Inst. Computers and Inform. Technol., Al Shorouk Acad., Egypt

ABSTRACT: The study found, through testing its hypothesis, that China is on the right path, which enables it to occupy the fore position as the largest economy in the world by studying and analyzing China's economic indicators and rates during the period (2000-2017), where the economic indicators were generally acceptable and on the way to improving their rates. In the indicators, however, there are negative points in some indicators of economic freedom such as (property rights, freedom from corruption, freedom of investment and financial markets), and therefore the Chinese government must make reforms to address the imbalances and negatives so that they do not worsen later, given that the rise of China To the rank of great powers, it will usually be met with resistance on the part of the major powers, this resistance, which will take multiple forms, such as seeking to contain these rising powers and isolate them or drag them into positions to drain the sources of their power, which disrupts or impedes the ascension phase without reaching that, or forming a counter-alliance To prevent them from reaching the status of great powers, leading to the possibility of direct confrontation with them before reaching this rank. China's success depends on its ability to manage its rise in a way that allows it to maximize its own elements of strength and minimize the negative effects of its weaknesses. There is a Chinese realization that the existing reality now is based on competition, and the logic of competition with the powerful requires that China be strong, otherwise another party will be stronger and stronger and threaten its leadership in the Asian continent, and therefore an objectively strong China with its size, people, experiences and enormous natural resources cannot be Subordinate to someone, and after she became strong she became driven to get stronger, otherwise stopping will bring her back to the back rows.

Key words: China Position, Economic Power, International Reports and Indicators.

المحكمـــون:

1- أ.د. طاهر محمد حسانين أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

2- أ.د. محمد غريب مهـدي أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة قناة السويس.